ظاهـــرة الانقـــلابات العســـكرية
فى افريقيـــا
بين النظرية والتطبيق

للدكتورة سلوى محمد لبيب

الانقلاب العسكرى هو سيطرة جماعة من القوات المسلحة على الحكم فى الدولة بالقوة(١) . وهى ظاهرة معروفة سواء فى العالم القديم أو الحديث ، وقد سادت هذه الظاهرة فى كثير من الدول النامية مما دفع المحللين السياسيين إلى محاولة تفسيرها بنظريات ومبررات مختلفة . وقد ركز البعض منهم فى كثير من الأحيان على دراسة ميكانيكية الانقلاب فى الدول النامية ، أو على وضع الحكومات قبل حدوث الانقلاب ، وتجاهلوا المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المترابطة فى تلك الدول ، مما أدى إلى ظهور مجموعة مفككة من النظريات يصعب تعميمها على الدول النامية عموما وعلى القارة الإفريقية على وجه الخصوص ، خاصة وأن ظروف الدول التى قامت فيها الانقلابات فى أفريقيا تختلف عن مثيلاتها فى أمريكا اللاتينية أو الشرق الأوسط .

وقد كانت الموجة السائدة بين الكتاب السياسيين البريطانيين والفرنسيين حتى نهاية الستينات هى عدم اعتبار الانقلابات العسكرية فى القارة الإفريقية ظاهرة

---

(١) يجب التفرقة بين الأنقلاب العسكرى وبين التمرد فى الجيش (**Mutiny**) فالتمرد هو حدوث تذمر مصحوب باستخدام العنف داخل القوات المسلحة لسبب أو لعدة أسباب معينه يرجع معظمها إلى المطالبة بتحسين الحالة المادية أو الأدبية لتلك القوات . ومثـــل التمرد ماحـــدث فى شرق أفريقيا فى عام ١٩٦٤ وعادة يكون القضاء على العصيان سريع عن طريق قمعة بالقوة عن طريق مجموعات أخرى فى الجيش أو الاستعانة بقوى خارجية كما حدث عندما لجأ نيريرى إلى بريطانيا بعد حدوث تمرد فى تنجانيقا عام ١٩٦٤ ، ويتبع القمع عادة أستجابة لمطالب القوات المسلحة ، ولا يكون من أغراض التمرد الاستيلاء على الحكم أو مشاركة السلطات المدنية فى النفوذ السياسى داخل الدولـــة .

سياسية تستحق وضع نظريات لمحاولة تفسيرها ، أو وضع قواعد خاصة بها ، وأن هذه الموجات المتفرقة من الانقلابات العسكرية ما هى إلا حركات مؤقتة لا يجب أن تقارن بما يحدث فى أمريكا اللاتينية (١) واستندوا فى ذلك على أن الدول الإفريقية حديثة الاستقلال لا زالت جيوشها ضعيفة تمنعها التقاليد العسكريةالموروثة من الدول الأوربية من التدخل فى الشئون السياسية (٢) ، وأن فكرة السيادة المدنية لا تمثل مشكلة بالنسبة لتلك الدول(٣) ، وقد انعكست هذه الآراء على الدساتير الافريقية التى تضمنت مواد خاصة تتعلق بتحديد اختصاصات كل السلطات المدنية، حيث أن السيادة المدنية هى المفهوم السائد للحكم فى هذه الدول بدليل ما ورد فى معظم الدساتير الإفريقية من تأكيد وتحديد للسلطات المدنية ، كذلك تبعية القوات المسلحة للقيادة السياسية ممثلا فى حق رئيس الدولة فى تعيين قائد الجيش .

وفى نهاية الستينات بدأ هذا الاتجاه يتغير وبدأ التفكير فى أن أفريقيا كلها معرضة للانقلابات العسكرية ، وذلك بعد حدوث ٢٧ انقلاب عسكرى فى ١٣ دولة أفريقية ، ومحاولات انقلابات فاشلة فى ٩ دول أخرى ، وبقيت ٧ دول بدون انقلابات وأصبح من الصعب الاستمرار فى الجزم بأن الانقلابات ظاهرة مؤقتة ، كما لعبت القوات المسلحة دورها كوحدة سياسية متميزة داخل المجتمعات الافريقية وليس مجرد تنظيما انتقاليا ، أو أداة تحكيم بين قوتين مدنيتين متنازعتين ، وأصبحت الانقلابات العسكرية تمثل ظاهرة سياسية واجتماعية .

تعددت المحاولات لشرح هذه الظاهرة ، ووضع نظريات تفسرها وتتنبأ بها وتضع قواعد يمكن تطبيقها بالنسبة للقارة الإفريقية ، لكن كان يطغى على هذه النظريات بعض التفسيرات التى نتجت من تحليل الانقلابات فى الدول النامية الأخرى ، خاصة تلك التفسيرات التى تقوم على أساس المفاهيم الأوربية التى تنظر

---

(١) Gutteridge, W. «Military Institutions and power in the new States» 1965, New York. P. 144.

(٢) Joanowitz, U. «The Military in the Political development of new nations» 1954, chicago, University of Chicago Press, P. 13.

(٣) Coleman, J. and Price, B. «The role of the Military in Sub-Sahara Africa» 1962, Princton University Press, P. 398.

إلى العسكريين على أنهم طبقة مستقلة لا يمكن أن تتدخل فى الشئون السياسية فى الدولة وأن تدخلهم فى هذه الشئون على أى وجه يعتبر تصرفاً مؤقتا(١) ، ولو حاولنا تحليل معنى اشتراك العسكريين فى السياسة لوجدنا أنفسنا أمام اتجاهين :

الاتجاه الأول : هو اعتبار الاشتراك فى سياسة الدولة هو الاشتراك فى الأحزاب والتنظيمات السياسية الرسمية الأخرى ، وهذا اعتبار ظاهرى لا يعنى شىء بالنسبة لتركيب الدول الإفريقية التى تتميز بنظم سياسية مختلفة عن النظم الأوربية تماما .

الاتجاه الثانى : هو التفسير الخاص بالاشتراك فى أجهزة القوى والنفوذ ، سواء على المستوى الرسمى أو الاجتماعى ، وفى هذه الحالة من المستحيل أن نتصور حياد العسكريين الإفريقيين ، لأن السياسة بهذا المعنى يكون لها صلة وثيقة بالمكانة الاجتماعية والنواحى الإقتصادية ، وهنا يكون للعسكريين اهتمام واضح بالانتاج وتوزيع مصادر الثروة فى مجتمعهم . وفى حالة عدم كفاية الموارد المتاحة لاحتياجات المجتمع نجد أن المشاركة السلبية من جانب العسكريين تتطور لتصبح مشاركة ايجابية عنفية ، وتعجز النصوص الدستورية والبرلمانات عن مواجهة هذا التدخل العسكرى. وليس هذا قاصراً على إفريقيا بل من المعروف أنه حدث فى دول متقدمة مثل فرنسا ، فما بالنا بالبرلمانات والدساتير الإفريقية التى تعجز عن مواجهة قوى أضعف بكثير من قوة العسكريين ، وفى الدول الإفريقية تتركز القوى السياسية للدولة فى أضيق نطاق مما يصعب معه ابعاد أى قطاع من قطاعات المجتمع عن المشاركة الفعلية فى النواحى السياسية خاصة وأنها تتعلق بالناحية الإقتصادية مباشرة .

وقد أثبتت الأحداث فى توجو وغانا أنه فى حالة الانقلابات العسكرية لا يكفى أن يستحوذ العسكريون على مناصب السلطة السياسية فقط ، وإنما لا بد من السيطرة على مصادر الانتاج أيضا ، وإلا اضطروا إلى الاعتماد على الفئة التى تسيطر

---

(١) Bell, M.J., «The Military in the new States of Africa» 1968, The Hague, Mauton P. 272.

على الانتاج والتوزيع فى الدولة (١) ، وبالتالى ضعف سيطرتهم ، واحتمالات قيام فئات أخرى منهم لمحاولة ازاحتهم من الحكم .

ومن هنا نجد أنه من الصعب الاعتماد على التفسيرات الأوربية التى تحاول اقصاء العسكريين عن مجريات الأمور داخل الدولة الإفريقية والتى تحاول شرح كل انقلاب على حدة ، كوضع خاص وليس كظاهرة عامة .

وقد تعددت الاتجاهات الخاصة بشرح الانقلابات العسكرية فى الدول الإفريقية بحيث جمعت بين النظريات التى تعتمد على التحليل التقليدى وبين النظريات التى تقوم على التحليل الرياضى. وسوف نحاول أن نعرض هنا لبعض هذه التفسيرات لنرى مدى صحتها وامكانية اخضاع ظاهرة الانقلابات للتحليل العلمى وللقياس الموضوعى .

١ ــ نظرية التطور المؤقت فى المجتمعات النامية أو الـ Temporal Thecry

مؤدى هذا التفسير أن معظم الدول حديثة الاستقلال معرضة للانقلابات وأنه متى حصلت الدولة على استقلالها ، وتسلمت السلطة فيها إدارة مدنية ، فإن هذا يعتبر مرحلة انتقالية تنتهى بحدوث الإنقلاب العسكرى(٢) ، لأن المدنيين عادة يفشلون فى إرضاء حاجات المجتمع مما يدفع العسكريين للتدخل المباشر . وقد حدد بعض الكتاب فترة الإنتقال من الحكم المدنى إلى العسكرى بخمس سنوات(٣)

وفى الواقع أن فى هذه الفكرة شىء من الصحة فيما عدا الخمس سنوات هذه ، وذلك لأنه حتى عام ١٩٦٩ كانت الخمس دول التى شهدت انقلابات قد مر على استقلالها ٦ سنوات ، وفى حالات أخرى مرت أكثر من ١٠ سنوات (٤) قبل حدوث أى انقلاب . فصراع القوى فى مرحلة الانتقال أو التطور من القديم إلى

---

(١) Bretton, H.L., «Power and Politics in Africa», New York, State University, P. .

(٢) Zolberg, R. «Military intervention in the new States of Tropical Africa : Elements of comperative Analysis» 1968 New York PP. 74-79.

(٣) Scott, R. «The politics of new States» 1971, New York P. 39.

(٤) فى ٢٢ دولة .

الجديد يخلق نواعا من الفراغ السياسى والإقتصادى التى لا تستطيع الوسائل السياسية التقليدية — وهى فى أفريقيا الحكومات البرلمانية التى تلت فترة الاستعمار — على مواجهته . وعدم القدرة هذه من جانب السياسين تخلق حالة من عدم التوازن تشجع العسكريين على التدخل المبدئى لحفظ حقوقهم ثم يتسع نطاق هذا التدخل وينتهى بالانقلاب العسكرى .

وتفسر النظرية أسباب فشل المدنيين فى الإدارة والسيطرة وبالتالى تدخل العسكريين بأنه غالباً ما يكون هناك تفاوت وخلاف بين البيروقراطيين وصانعى القرار فى الدول النامية يؤدى إلى سوء الإدارة وتخلخل الجهاز الحكومى ، مما يغرى قادة القوات المسلحة ، وهم من ذوى الخبرات الفنية والإدارية ، على التدخل(١) .

وفى العديد من الحالات وجدت القوات المسلحة نفسها قادرة على أن تلعب دوراً على قدم المساواة مع السلطات العليا فى الدولة ، إن لم يكن أكثر كفاءة ، وخاصة أن تركيب الدول الإفريقية بعد استقلالها كان تركيباً ضعيفاً لا تناسق فيه بين السلطة التشريعية والتنفيذية . كذلك فإن المدنيين من الساسة اتجهوا إلى تحقيق مصالح قبلية وشخصية زادت من عجزهم عن مواجهة المشاكل التى أورثها لهم الاستعمار ، وفشلوا فى تكوين قاعدة جماهيرية تساندهم وتؤيد سياستهم إلا فى حالات استثنائية مثل زامبيا وتنزانيا والسنغال حيث تمكنت السلطة المدنية فى هذه الدول من خلق قاعدة شعبية قللت من احتمالات تدخل العسكريين فى الشئون السياسية المدنية . أما فى الدول الأخرى فقد تدخل العسكريون ، ولعل هذا ليس بمستغرب فى الدول الإفريقية حيث كانت شعبية العسكريين وتنظيمهم من العوامل التى تلعب دوراً خطيرا فى تكوين المجتمعات الإفريقية ، إلى أن أدى الاستعمار إلى تفكيك هذه الروح ، وحول كافة القوات المسلحة إلى قوات ذات وظائف بوليسية بحته انتهى دورها فى الدفاع عن كيان الدولة خارجياً وداخلياً(٢) .

---

(١) Mazrul, A. «The Militarization of Chanirma» 1973, Addis Ababa-Ethiopia P. 3

(٢) Ibid.

والتفسير السابق ، إن احتوى على كثير من المنطق ، يعطى انطباعا بأن العسكريين فى الدول الافريقية يكونون وحدة مترابطة ومتجانسة ، وإن كان الواقع غير ذلك ، فان النزاعات والتفكك الذى يسود التكوين القومى ينعكس على القوات العسكرية ، ويبدو هذا واضحا فى حالة كينيا ، فهناك صراع فى داخل القوات المسلحة بين الـ Kamba الذى اعتمد عليهم الانجليز وبين الـ Kikuya أو الـ Luo الأكثر تقدما من الناحية السياسية . وفى نيجيريا كان الشعب ينظر نظرة استعلاء إلى المتطوعين فى الجيش وبذلك كان معظم الجيش من الـ Tiu الأقل تقدما من القبائل الأخرى مثل الـ Ibo الذين مثلوا الطبقة القليلة لكن المتقدمة داخل الجيش النيجيرى خاصة وأنهم استفادوا من البعثات التبشيرية بعكس الـ Hausa الذين يدينون بالاسلام . فكانت النتيجة أن ثلاثة من أربعة من الجيش النيجيرى كانوا من الإقليم الشرقى مما جعل الحكومة الفيدرالية بعد حصول نيجيريا على استقلالها تحاول أن تركز على الأقاليم الأخرى لتحدث توازن داخل الجيش ، مما أدى إلى حدوث اضطرابات حيث تأثرت ترقيات الضباط القدامى بدخول مجموعة جديدة من الضباط الجدد . وعلى هذا كان الجيش يعكس إلى حد كبير المنازعات التى تحدث فى داخل الدولة نفسها .

ومثال آخر للانقسام داخل الجيش ما حدث فى سيراليون فقد اعترض قائد الجيش مع بعض الوحدات على انتخاب Siaka Stevens كرئيس للوزراء ، ودافع عن بقاء رئيس الوزراء السابق Sir Albert Marges ، ولكن مجموعة أخرى من الجيش قبضت على القائد ، وكونت مجلس إصلاح خاص بها بدلا من الحكومة المدنية(١) ، ولكن بعد ذلك بسنة قامت حركة أخرى من الجيش وقبضت على هذا المجلس وأعادت Stevens إلى رئاسة الوزارة ، بينما حاولت مجموعة أخرى قتله فهوجمت بجزء آخر من الجيش فى عام ١٩٧١ .

وينطوى التفسير السابق أيضا على الاعتقاد بأن هناك وعى من نوع خاص يسود بين معظم قادة حركات الانقلاب فى أفريقيا ، وهذا ينافى الواقع لأن الظروف

---

(١) National Reformation Council.

التى كانت تحدث فيها معظم الانقلابات كانت لا تشجع اطلاقا أى ترتيب منظم بأسس مدروسة على القيام به . فحركات الانقلابات فى أفريقيا حركات دموية مملوءة بالمخاطر ، وعلى سبيل المثال ما حدث فى أثيوبيا عام ١٩٦٠ ، وفى غانا عام ١٩٦٧ وفى السودان عام ١٩٧١ وفى مراكش عام ١٩٧٢ . وعادة يكون(١) ـ القائمون على هذا الانقلاب قد تجمعوا بمحض الصدفة بسبب مصلحة مشتركة تجمع بين فئات متناقضة تماما لا يجمعها إلا هذه المصلحة المشتركة الطارئة . وعادة ما يظهر هذا الاختلاف الشديد بعد أسابيع أو حتى شهور من قيام الانقلاب . ومثال على ذلك ما حدث فى غانا عام ١٩٦٦ حيث أن العامل المشترك الطارىء الذى وحد بين الضباط فى القيادة كان التخوف من الحرس الخاص الذى كونه نكروما لنفسه(٢) وكان مدربا فى الصين والاتحاد السوفييتى ، وسادت الاشاعات فى الجيش الغانى بأن القوات المسلحة سوف تفكك بأن ترسل إلى المناطق الجنوبية فى أفريقيا لتحرير روديسيا وغيرها . وفى نيجيريا فى عام ١٩٦٦ قامت سلسلة من الحركات كان الدافع المباشر لها الخوف من سيطرة القادة الشماليين على الجيش وعلى الحياة المدنية أيضا . وبعد ذلك قامت حركة من الشماليين ضد الـ Ibo لنفس الأسباب . أما فى أوغندا وسيراليون عام ١٩٧١ فقد كان الدافع المباشر هو الخوف من حركة الاعتقالات الواسعة التى تمت ضد ضباط متهمين بالفساد والثراء غير المشروع .

ونظرية التطور فى المجتمعات النامية تبدو منطقية للوهلة الأولى إلا أنها مضللة حيث يغلب فيها التعميم بحيث يمكن ارجاع معظم الظواهر السياسية لها، مثل ظاهرة الحزب الواحد ، وفشل الأنظمة البرلمانية ، والثورات المضادة . وتحت نطاق هذا التفسير يمكن ادراج كثير من العوامل التى لا يمكن انكار أن لها تاثير ودخل كبير فى امكانية حدوث الانقلاب ، والبعض الآخر يمكن استبعاده خاصة إذا طبق على أفريقيا .

---

(١) Bretton, H.L., «Power and Politics in Africa» P. 178.

(٢) تكون هذا الحرس الخاص من ٥٠ ضابطاً وحوالى الف عسكرى .

٢ ــ نظرية المراث الاستعمارى Colonial Heritage

اتجه بعض الكتاب عند تفسيرهم لظاهرة الانقلابات العسكرية فى أفريقيا إلى وضع الخلفية الاستعمارية كعامل فعال وسبب رئيسى فى هذه الظاهرة ، وأكد هؤلاء المحللين أن ــ العسكريين فى أفريقيا ليسوا مؤهلين بحكم حداثتهم إلى تحمل التضحية التى تفرضها عليهم التقاليد الإنجليزية ، أو الفرنسية ، والتى تقضى بعدم التدخل فى الشئون السياسية من جانب العسكريين . ولكن بعد الاستقلال ــ وانتقال السلطة إلى الافريقيين ، وجد العسكريون أن الفرصة سانحة لتحسين أحوالهم سواء من الناحية الإقتصادية أو من ناحية الأوضاع الاجتماعية . خاصة وأن الأنظمة التى تلت الاستقلال كانت ضعيفة بحكم تكوينها ولن تؤدى إلى تحقيق مطالبهم . كذلك لا يملك المدنيون القوة والخبرة لترويض والسيطرة على العسكريين ، خاصة وأن هؤلاء المدنيين يعتمدون على العسكريين للحفاظ على الوضع القائم فى كثير من الأحيان . وعندما يلجأ المدنيون إلى العسكريين لخدمة أغراضهم السياسية ينتهى الأمر بسيطرة العسكريين على السلطة ، كما حدث فى نيجيريا بعد استعانة السلطات الفيدرالية بالجيش ، وانتهى الأمر باستيلائه على السلطة السياسية فى الدولة .

واتجه المحللون السياسيون إلى التفرقة بين النظم السياسية الموروثة من فرنسا والنظم الموروثة من بريطانيا ، من حيث قابلية كل منهما لحدوث الانقلابات ــ العسكرية . فهم يرون أن الاستعمار البريطانى يهيء بناء الدولة أسرع من النظام الفرنسى (١) . كما أن التقاليد العسكرية نفسها تؤثر على مدى تدخل العسكريين فى الحياة السياسية . فالفرنسيون يستمرون فى دفع المرتبات والمهايا الكاملة للقوات العسكرية حتى بعد الاستقلال ، كما أنهم يفرضون نظام التجنيد الإجبارى . أما الإنجليز فيعتمدون على نظام التطوع وتنتهى صلة المجند بالجيش بنهاية مدة خدمته ، وهذا يؤدى إلى أن الدول التى كانت خاضعة لفرنسا تكون أكثر قابلية لحدوث الاضطرابات التى تؤدى إلى الانقلابات العسكرية للاثر الذى يتركه نظام التجنيد فى داخل المجتمعات الإفريقية .

---

(١) Rivkin, A. «Nation building in Africa» 1969. New Brunswik, P. 223.

وقد أثبتت التطبيقات العملية خطأ هذا الفرض فنى نهاية سنة ١٩٦٩ نجد أن ٥ دول من ١٤ دولة كانت خاضعة لبريطانيا قد قامت بها انقلابات ناجحة بالمقارنة بـ ٦ دول من ١٥ دولة كانت خاضعة لفرنسا وقامت بها انقلابات ناجحة أيضا . أى أنه من الصعب الربط بطريقة مطلقة بين الميراث الاستعمارى وقابلية الدولة للتعرض للانقلاب العسكرى(١).

ولكن فى الوقت نفسه يجب عدم اغفال هذا العامل كلية فمن الملاحظ أنه خلال الحكم الاستغمارى كانت القوات العسكرية ، سواء كان البوليس أو الجيش قليلة(٢) العدد بالنسبة للمساحات التى تسيطر عليها وتقوم بحكمها ، وأنه فى حالة قيام أى اضطراب كانت جماعة مسلحة صغيرة تكفى لإنهاء هذا الاضطراب ، لكن بعد نهاية الاستعمار ، وانتقال قيادة القوات إلى العناصر الوطنية ، وانشاء قوات جديدة نجد أن تكاليف الأمن بدأت ترتفع بشدة ، وذلك لعدة أسباب : مثل الاضطرابات الداخلية ، كما حدث فى كينيا ونيجيريا . أو لأنه بعد خلو المناصب الكبيرة من الأجانب توقع الإفريقيون الذين ملأوا هذه المناصب الحصول على مرتبات مساوية للمرتبات السابقة مما يمثل ضغطا اقتصاديا كبيراً للدول الحديثة الاستقلال ، وقد حدث هذا فى الكنغو عام ١٩٦٠ (٣) . هذا إلى أنه بعد الاستقلال واجهت هذه الدول مسئولية تحمل أعباء مالية كبيرة يصاحبها ضعف فى الرقابة على النواحى المالية لضعف الاشراف الفنى الموروث عن النظم الاستعمارية ، فتنتشر الرشاوى والفساد وتفشل معظم المشروعات الاقتصادية ، مما يدفع الجيش إلى التدخل أولا للحفاظ على حقوقه ، وثانيا لمحاربة هذا الفساد . وتكون هذه أولى الخطوات نحو الانقلابات العسكرية .

وكحل لهذا حاولت بعض الدول تأجيل عملية الأفرقة فى داخل الجيش ولكنها فشلت فى تحقيق ذلك ، بل كاد يؤدى إلى حدوث تذمر فى داخل جيوشها ،

---

(١) Lee, J.M. «African armies and civil order» 1969. New Yirk. P. 73.

(٢) Bretton «Power and Polities in Africa» P. 224.

(٣) لتفاصيل أكثر عن تركيب الجيوش فى أفريقيا أنظر : عبد الملك عودة : سنوات الحسم أفريقيا ١٩٦٦ .

كما حدث فى تانزانيا عندما أعلن نيريرى أن أفرقه الجيش لن تتم إلا فى عام ١٩٧١، ولكن اضطر إلى الرجوع عن رأيه بعد ثورة الجيش فى عام ١٩٦٤، والجدول التالى يبين نسبة الأفريقيين فى الجيوش الأفريقية عند الأستقلال(١) .

الدولة	تاريخ الأستقلال	عدد الجيش عند الاستقلال تقريبا	أوربيون أو آسيويون	عدد الضباط الأفريقين	النسبة المئوية
غانا	٥٧	٧,٠٠٠ آلاف	١٨٤	٢٧	١٢,٨ ٪
نيجريا	٦٠	٨,٠٠٠ آلاف	٣٢٠	٥٧	١٥,١ ٪
سيراليون	٦١	١,٠٠٠ آلاف	٥٠	٩	١٥,٢ ٪
تنجانيقا	٦١	٢,٠٠٠ آلاف	٥٨	٦	٩,٤ ٪
أوغندا	٦٢	١,٠٠٠ آلاف	٥٠	١٤	٢١,٩ ٪
كينيا	٦٣	٦,٥٠٠ آلاف	٨٥	٨٠	٤٨,٥ ٪
مالاوى	٦٤	٠,٧٥٠ آلاف	٩	٤٠	٨,٤ ٪
زامبيا	٦٤	٢,٢٠٠ آلاف	١٣٤	١	٠,٧ ٪

وهناك عامل موروث من الاستعمار ، وله أثر فى تدخل العسكريين فى الشئون السياسية فى معظم الدول الافريقية ، فنجد أن المدنيين كانوا يقودون حركة الكفاح ضد الاستعمار ، وورثوا السلطة السياسية فيما بعد ، فى حين أن الجيش ، بحكم تكوينه ، كان يقود الحركة ضد الوطنين ويخضع مباشرة للسلطة الاستعمارية ، وهنا نشأ نوع من العداء بين الوطنيين التقليديين المدنيين وبين العسكريين . وقد ظهر ذلك بوضوح فى حالة المستعمرات الفرنسية حيث تشبع العسكريون الإفريقيون بالتقاليد الفرنسية لأنهم مثلوا جزءاً من الجيش الفرنسى العامل ، مما أثر على شعورهم نحو التركيبات الإفريقية الجديدة بعد الاستقلال . وفى الفترة التالية للاستقلال كانت فرنسا تساعد بقواتها على بقاء النظم المدنية ، كما حدث فى السنغال فى عام ١٩٦٢ عندما حاول محمد ضيا Mohamedu Dia رئيس الوزراء أحداث الأنقلاب ضد الرئيس سنجور ، وكذلك الحال فى جابون حيث كان لوجود الفرنسيين أثر

(١) Maitl and Jones, J.F. «Politics in British Africa» 1973, London. P. 112.

كبير على استمرار وجود الرئيس Miba وأيضاً بالنسبة للرئيس هو فيه بوانييه فى ساحل العاج . فطالما كان هناك وجود فرنسى كان من الصعب حدوث انقلابات عسكرية . لكن بعد خروج الفرنسيين بدأ النفوز واضحاً بين المدنيين والعسكريين .

ومن العوامل الهامة أيضاً الربط بين قوات المخابرات أو الأمن الداخلى وبين الجيوش(١). فى معظم الدول التى كانت خاضعة لفرنسا نجد أن المخابرات العسكرية ، أو قوات الأمن تتبع الرؤساء مباشرة ، وتعتمد على الفرنسيين فى أدائها حتى بعد الأستقلال كما هو الحال فى السنغال وساحل العاج . وفى معظم الحالات نجد أنه بعد استقلال الدول الأفريقية وانتقال السلطة العسكرية إلى الحكام الأفريقين اهتم هؤلاء الحكام بزيادة قوات الأمن ، فحدثت زيادة كبيرة فى الإنفاق ، مما أدى إلى اختلال الميزانية . وإلى حدوث تذمر بين العسكريين ، كان هو الطريق إلى الإنقلاب . فاثناء وجود النظم الإستعمارية لم تكن هناك حاجة كبيرة إلى قوات الأمن الخاصة أو المخابرات التى تمثل عبئ كبير على الميزانية ، ولكن بعد الإستقلال أصبح الرؤساء يحتاجون إلى هذه القوات . وقد اتبعت غانا ونيجريا سبيلين مختلفين فى نيجريا نجد أن الحكومه النيجيرية زادت من ميزانية الجيش بمبلغ مليون جنيه استرلينى ، فى حين كانت ميزانية الأمن الخاصة بالوزارة والرئيس لا تتعدى ١٢٥ ألف جنيه ، ورغم ذلك فقد كانت القوات المسلحة هى التى قامت بالأنقلاب ضد الحكومة فى ١٤ فبراير ١٩٦٦ .

وعلى هذا رأى بعض المعلقين أن الزيادة فى مصاريف الجيش كان يجب أن تنفق على الأمن . أما فى حالة غانا فنجد العكس ، فقد كون الرئيس نكروما قوات أمن ضخمة خاصة به ، وإلى جانب ذلك تضاعفت نفقات الجيش بين عام ١٩٥٨ أو ١٩٦٤ ومع ذلك قام الجيش بالأنقلاب .

وميزانية الجيوش فى كل من كينيا ونيجريا وغانا تشير إلى أن الزيادة الكبيرة فى أعداد العسكريين كانت عادة بسبب المحافظة على الأمن الداخلى الخاص بالنظام

---

(١) Hatch, J. «Africa emergent» 1974, London P. 152.

القائم ، ماعد كينيا التى كان لها وضع خاص داخلى وخارجى . ومن الصعب تحديد أوجه النفقات العسكرية لدواعى السرية . وقد تقيد هذه النفقات على أنها نفقات خاصة بالدفاع ثم تتحول إلى مصاريف خاصة بأمن شخص أو أشخاص كما كان الحال فى غانا .

وفصل قوات الأمن أو المخابرات عن الجيش وجعلها جهاز مستقل ، قد يفقد القوات المسلحة بعض قواتها . ويقلل من احتمالات تدخلها فى الشئون السياسية فى الدولة . حيث لا تصبح أداة رقابة على المدنيين ، وقد أتبعت غنيا وتانزانيا ومالاوى ومالى وفولتا العليا وتوجو والصومال هذا النظام . ولكن هذا لم يمنع من قيام الانقلابات العسكرية ، وإن كان قد قلل من احتمالات حدوثها .

ويبدو أن الطريقة الوحيدة لمنع حدوث انقلاب أو أبعاد هذا الاحتمال ، هو العمل على حل الجيش وإرساله إلى الحدود . وإن كان ثمن هذا غاليا ، والمثال على ذلك ماحدث فى غينيا عام ١٩٧٠ ، حيث تمكنت القوات الأجنبية من التدخل لفرض الأوضاع التى تريدها بدون مقاومة تذكر(١) .

نقطة أخيرة بالنسبة للميراث الاستعمارى ، فمن المعروف أن التكوينات القبلية فى الجيوش الأفريقية ميراث عن الأستعمار فنجد أن القبائل الآتية تمثلت فى الجيوش الأفريقية كالآتى :

فى كينيا نجد الـ Kamba وفى نيجريا الـ Tiv وفى زائيرى Ba-Ngwalua والـ Balwba ، وفى غانا الـ Ewe والـ Gie ونيجريا كانت من الـ Ibo والـ yoroba .

وكان الأختيار يقع على حسب مصلحة القوى الأستعمارية فكانت تفضل اختيار الأغلبية من العناصر الأقل تقدما ، وأما الضباط فهم العناصر الأكثر تقدما وهكذا . ولكن هذا الإنقسام القبلى فى رأيى لم يكن سبباً فى حدوث الإنقلابات ،

---

(١) Gutteridge, W.F. «The Political role of African Armed forces — The impact of forgien Military assistance» African Affairs, vol. 66 April 1968, P. 93.

وإنما الأهتمام بالتقسيمات القبليه عادة يظهر إلى السطح بعد حدوث الانقلاب الفعلى ، كوسيلة للحصول على التأييد والحماية من الحركات المضادة . أى أن الأنقلاب الناجح يؤدى إلى ظهور الخلافات القبلية ، ولا تؤدى للخلافات القبلية إلى حدوث الأنقلاب .

٣ — نظرية العدوى Contagion theory :

يرى أصحاب هذا الرأى أن حدوث أنقلاب فى دولة أو فى منطقة يشجع باقى الدول المجاورة على القيام بالأنقلاب . ويعتمد أصحاب هذا الرأى على أن الأنقلابات تحدث عادة على شكل موجات (١) ، وهناك موجتين من الأنقلابات العسكرية الأولى بدأت فى ديسمبر ١٩٦٢ وأستمرت شهراً ، والثانيةفى نوفمبر ١٩٦٥ واستمرت حتى فبراير ١٩٦٦ ، والموجه الأولى كانت بين الضباط التابعين لفرنسا ، والذين شعروا بأنهم يشاركون فعلا فى حكم البلاد.خاصة وأنه بعد خروج الفرنسيين سرحوا أعداداً كبيرة من الجنود ، ورفضت الدول الإفريقية الحديثة الأستقلال ضم هؤلاء القوات إلى جيوشها ، كما حدث فى توجو ، إذ كان حجم الجيش سوف يتضاعف ٤ مرات . وقد حدث الإنقلاب الأول فى توجو ،وجاء بحكومة مدنية ، ثم تلاه إنقلاب آخر أعطى الجيش السلطة المطلقة ٤ سنوات .

أما فى الموجة الثانية فإن ضباط كلا من داهومى وفولتا العليا وأفريقيا الوسطى كانوا يخدمون جنبا إلى جنب فى الهند الصينية ، مما ساعد على حدوث عملية العدوى(٢).

وليس معنى ذلك حدوث تدبير مسبق من هؤلاء الضباط ، وأنما هو تشابه فى الظروف وفى الخلفية الإجتماعية .

---

(١) Bell, M.J. «The Military in the New states of Africa» 1968. The Hague, P. 12.

Gutteridge, W.F. «The political role of African Armed forces — The impact of forgien.

(٢) Zolberg, A. «Military Role and Political Development in Tropical Africa» 1969. The Hague P. 86.

ومما يكمل هذه النظرية فكرة الربط الجغرافى ، فى أفريقيا جنوب الصحراء هناك منطقتين معرضتين للانقلابات العسكرية . والمنطقة الأولى هى المنطقة الغربية ، وهى مكونة من توجو وداهومى وغانا ونيجيريا وفولتا العليا ومالى ، ومنطقة متوسطة أو حزام متوسط فى أفريقيا الوسطى والسودان وزائيرى وبورندى والكنغو وأخيراً أوغندا ، وانضمت أيضا فولتا والصومال وسيراليون . وقد تعرضت المنطقتين السابقتين لموجات متوالية من الانقلابات والخريطة التالية توضح هذا .

الانقلابات العسكرية فى إفريقيا

وفى الواقع هذه النظرية لها جانب من الصحة ولكنها لا تشرح كل شىء ، ولا تكفى لتفسير حدوث الانقلابات العسكرية ، وكذلك لا تشير إلى التنبؤ بحدوث موجة جديدة من الانقلابات أو متى ستبدأ هذه الموجة .

٤ ــ نظرية التفسير الاحصائى :

الاتجاه الغالب الآن هو محاولة التحليل الاحصائى ، والخروج بنظريات تشرح الظاهرة فى الماضى ، وتساعد على التنبوء بحدوثها فى المستقبل عن طريق استخدامها الأرقام . وقد تزعم هذا الاتجاه المحللين الأمريكيين ، وهم يحاولون الربط بين المجتمع والسياسة والقوات المسلحة . ويتم ذلك عن طريق التركيز على مطالب اجتماعية معينة . ومدى قدرة السلطات فى الحكومة المدنية على تحقيق هذه المطالب، وفى حالة فشل المدنيين يحدث التدخل من جانب العسكريين .

وتقاس قدرة الحكومة فى الاستجابة إلى هذه المطالب بتقدير عدة بنود منها مستوى التقدم الاقتصادى . والقدرة على جمع المعلومات ، وتقدم التعليم ، وزيادة معدلات النمو وغيرها . وعادة يلاحظ أن زيادة الطلب فى الدول النامية لا تتناسب مع قدرة الحكومات على الاستجابة لها لقصور القدرة الاقتصادية فى داخل المجتمع ، وتكون هذه هى البداية لتدخل العسكريين .

وقد ثبت من الاحصاءات أن هناك تناسب بين حدوث اضطرابات من المدنيين وبين حدوث التدخل العسكرى (١) .

والصعوبات التى تواجه النظرية الاحصائية تتمثل فى نوعية القياسات ، وامكانية اخضاعها للاحصاء . وأول صعوبة تواجه الدارس هى تعريف التدخل العسكرى . وقد حاول Putnam (٢) التغلب على هذه الصعوبة ، فقسم أنواع التدخل إلى خمسة أقسام ، وأعطى كل منها درجة معينة . ففى حالة الدول التى لا يلعب فيها العسكريون أى دور سوى الدفاع الخارجى تعطى درجة صفر ،

---

(١) Dourse, R.E. «The Military and Political development 1969» Combridge, P. 219.

(٢) Putnam, R. D. a Toward explaining Military intervention in Latin American Politicse» world politics XIX, october 1967. P. 88.

وفى حالة الدول التى يتدخل فيها العسكريون تدخلا معقولا فى الشئون المدنية تعطى درجة واحدة أما الدول التى يتم فيها التوافق بين العسكريين والمدنيين بحيث توزع بينهم الاختصاصات فى الشئون السياسية فقد أعطاها درجتين والدول التى للعسكريين فيها النفوذ الأكبر ثلاث درجات . ومن الواضح أن هذا الترتيب يخضع لكثير من الجدل والنقاش الذى يكاد يفقده معناه . وفى حالة قياس النمو الاجتماعى يلجأ إلى تقييم مدى انتشار وسائل الأعلام ومدى انتشار التعليم . فاذا ازدادت نسبة النمو الإجتماعى قلت احتمالات التدخل العسكرى ، والعسكس صحيح . أما فى قياس النمو الاقتصادى فيحسب على أساس دخل الفرد ، وكلما زاد دخل الفرد قلت فرص التدخل العسكرى . ولكن هذه العوامل ليست كل شىء فهناك قياس مدى النمو السياسى . وقد دارت حول امكانية قياس هذا العامل مناقشات طويلة ، فهو يقاس عن طريق الأحزاب وأهميتها وصحة الانتخابات ، ومدى مشاركة الشعب فيها . وكلها عوامل من الصعب إخضاعها للقياس الفعلى .

وقد قدم الاحصائيون فروضا لا يستهان بها . وإن لم يتوصلوا بعد إلى ايجاد نظرية متكاملة تعلل الانقلابات . والخطورة فى النظرية الاحصائية هى اعطاء صحة لنظرية قد تكون قائمة على فروض غير صحيحة بالنسبة لصعوبة وعدم توافر وعدم صحة الاحصائيات فى الدول النامية .

النظرية الإحصائية وتطبيقها على الدول الإفريقية

فى حالة تطبيق النظرية الإحصائية على افريقيا ثم أخذ ٣١ دولة أفريقية كعينه. وأخذت مجموعة مختلفة من المتغيرات الإجتماعية الإقتصادية إلى جانب التركيب العسكرى للقوات المسلحة فى تلك الدول . وتم تكوين إحصائيات مقارنة تربط بين هذه العوامل وبين الانقلابات العسكرية، وقد تم فى البداية تكوين جدول يشير إلى قابلية تلك المجموعة من الدول الإفريقية إلى حدوث الإنقلابات . فليس من الضرورى فى حالة حدوث إضطرابات مرة واحدة أن يتوالى حدوث الإنقلابات، وكذلك لا يعنى وجود حكومة دستورية مستقرة إن تلك الدولة محصنة ضد الإنقلابات وقد تم فى ذلك الجدول حصر الإنقلابات الناجحة إلى جانب الفاشلة

والمؤمرات التى تسبق الأنقلاب وقد تم وضع ١٠ درجات للانقلاب الناجح ، وثلاثة للانقلاب الذى فشل . ونقطة واحدة للمؤامرة. والجدول التالى يوضح ذلك(١)

الدولة	توالى حدوث الأنقلابات			المعيار القياسى للنشاط الأنقلابى	عدد سنوات الاستقلال	معدل الأنقلابات
	انقلابات	انقلابات فاشلة	مؤمرات			
بورندى	٢	١	٢	٢٥	٨	٣,٢٥
الكامرون	—	—	صفر	صفر	١٠	٠,١٠
أفريقيا الوسطى	١	—	٢	١٢	١٠	١,٣٠
تشـــاد	—	—	—	صفر	١٠	٠,١٠
الكنغو برازافيل	٣	٣	—	٤١	١٠	٤,٢٠
الكنغو كنشاسا	٢	٤	—	٣٧	١٠	٣,٨٠
داهـــومى	٥	—	—	٥٠	١٠	٥,١٠
أثيوبيـــا	—	٢	١	٧	١٠	٠,٨٠
جابـــون	—	١	—	٣	١٠	٠,٤٠
جامبيـــا	—	—	—	صفر	٥	٠,٢٠
غانـــا	١	١	١	١٤	١٠	١,٥٠
غينيـــا	—	—	٢	٢	١٠	٠,٣٠
ساحل العاج	—	—	١	١	١٠	٠,٢٠
كينيـــا	—	١	—	٣	٧	٠,٥٧
ليبريـــا	—	—	—	٢	١٠	٠,٣٠
مالاجـــاش	—	—	—	صفر	١٠	٠,١٠
مالاوى	—	—	—	صفر	١٦	٠,١٧
مـــالى	١	—	—	١٠	١٠	٠,١٠
موريتانيا	—	١	—	—	١٠	٠,٤٠
النيجـــر	—	—	١	١	١٠	٠,٢٠
نيجريـــا	٤	—	٢	٤٢	١٠	٠,٣٠
رواندا	—	—	—	صفر	٨	٠,١٣

(١) Wells, A., «The coup d'etat in theory and practice : Independent black Africa in the 1969's A.J.S. vol. 79 P. 871.

تابع الجدول السابق

الدولة	توالى حدوث الانقلابات			المعيار القياسى للنشاط الانقلابى	عدد سنوات الاستقلال	معدل الانقلابات
	إنقلابات	إنقلابات فاشلة	مؤامرات			
السنغال	—	١	—	٣	١٠	٠.٤٠
سير اليون	٢	—	١	٢١	٩	٢.٤٤
الصومال	١	١	—	١٣	١٠	١.٤٠
السودان	٢	صفر	٢	٥	٩	٢.٣٠
تانزانيا	—	١	٢	٥	٩	٠.٦٧
توجو	٢	٢	—	٢٦	١٠	٠.٧٠
أوغندا	—	١	٣	٦	٨	٠.٨٨
فولتا العليا	١	—	—	١٠	١٠	١.١٠
زامبيا	—	—	٢	٢	٦	٠.٥٠

(لم يتضمن الجدول بتشوانا أو غينيا الأستوائية أو لسيوتو أو سوازى لأنه ليس لها قوات مسلحة بالمعنى المفهوم) .

بعد ذلك نلجا إلى تحليل المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية التى تشير إلى المتطلبات فى الدولة النامية . وعدم القدرة على تحقيقها يؤدى إلى أضطرابات مدنية وبالتالى إلى إنقلابات عسكرية كما أشرنا من قبل .

هذه المتغيرات كانت فى حالة الدول الأفريقية السابقة الإشارة إليها هى :(١)

١ ــ حجم السكان : كلما زاد السكان كلما قلت قدرة الدولة ومواردها على سداد الاحتياجات الاقتصادية للسكان . مما يسهل وجود تذمر وبالتالى حدوث الانقلابات وقد تم قياس عدد السكان على حسب إحصائيات الأمم المتحدة عام ١٩٦٨ .

---

(١) المرجع السابق ص ٨٧٩ .

٢ ــ معدل الزيادة فى السكان : فكلما زاد هذا المعدل زادت بالتالى احتمالات حدوث الأنقلابات . وقد أخذت الأرقام من احصاءات الأمم المتحدة عام ١٩٦٧ .

٣ ــ التحول إلى الحياة فى المدن(١). وقدتم قياس هذا على أساس المدن التى يزيد عدد السكان فيها عن ١٠ آلاف نسمة فى عام ١٩٧٠ .

٤ ــ المركزية فى الدولة : وقد ثبت أن الدولة التى تتمركز فيها السلطات السياسية يمكن بسهولة السيطرة عليها . وقياس هذا العامل عن طريق معرفة عدد المدن الكبرى وتمركز السكان والأداة الحكومية .

٥ ــ نسبة الأمية فى الدولة : فكلما زادت هذه النسبة كان حدوث الأنقلاب أسهل مما لو كانت معدلات التعليم عالية . حيث أن المعارضة تكون ضعيفة ويكون التأييد أكبر للحركات العسكرية .

٦ ــ السيطرة على وسائل الأعلام : أول عمل ناجح للانقلاب هو السيطرة على وسائل الأعلام . فكلما زادت تلك الوسائل . كلما زادت فاعلية الحركة ، ويقاس ذلك لعدد أجهزة الراديو فى الدولة .

٧ ــ المستوى الإقتصادى : كلما ارتفع المستوى الإقتصادى قلت احتمالات الإنقلابات العسكرية . وكلما انخفض تضاعفت إحتمالات الإنقلاب وعلى هذا فإن الدول الأفريقية تمثل أنسب مكان للانقلابات العسكرية .

٨ ــ النمو الإقتصادى : كلما زادت معدلات النمو الإقتصادى . كلما دل هذا على نجاح الحكومة المدنية ، وقلت احتمالات وقوع الأنقلابات .

المتغيرات العســكرية : ــ

بما أن القوات المسلحة هى التى تقود عادة حركة الإنقلابات فى داخل الدول النامية ، فقد أكد المحللون السياسيون أهمية تركيب تلك القوات بالنسبة لقدرتها وقابليتها على القيام بالانقلاب . وأكدوا أن تلك القوات تقوم بالإنقلابات إذا شعرت بتهديد لمكانتها كمؤسسة من مؤسسات الدولة (٢) .

---

(١) Urbanization

(٢) Miller, N., «Military Coup in Uganda» 1970. American University's Field staff. East Africa Series, vol. 10, No. 3 P. 16.

أو أن تؤدى الإنقسامات التى سببها الخلافات القبلية التى حدوث الأنقلاب ، كما حدث فى شرق أفريقيا ، كما أن الجيوش الأفريقية عادة يكون لها من الأمكانيات الفنية والمكانة الإجتماعية مايفوق المجموعات الأخرى داخل المجتمعات الإفريقية .

وعلى ذلك تم أختيار مجموعة من المتغيرات خاصة بتكوين القوات المسلحة الإفريقية ، وبقياس هذه المتغيرات ومقارنتها بالمتغيرات الإجتماعية والإقتصادية السابقة ، أمكن التوصل إلى نتيجه بالنسبة لامكانية حدوث الانقلاب وهذه المتغيرات تتلخص فيما يلى : —

نسبة عدد العاملين فى القوات المسلحة إلى عدد السكان : حيث تؤثر هذه النسبة فى عملية التوازن فى القوى بين المدنيين والعسكريين . وتقاس هذه النسبة بحساب النسبة المئوية لعدد العاملين فى الجيش .(١)

حجم الجيش : مع أن الاعتراضات كانت كثيرة حول أهمية هذا العامل ، إلا أنه ممكن وضعه كعامل موثر . بالرغم من أن الأنقلاب الذى حدث فى توجو عام ١٩٦٣ كان مكونا من ٢٥٠ عسكرى فقط إلا أن زيادة حجم الجيش قد تكون أحد العوامل التى تساعد على التمهيد لحدوث الإنقلاب .

عدد قوة البوليس : كلما زاد عدد قوات البوليس أو كانت تتبع الجيش ، كلما زاد احتمال الأنقلاب . ولكن إذ زاد البوليس ولم يكن تحت سيطرة الجيش قلت الاحتمالات .

ميزانية الدفاع : تعكس ميزانية الدفاع مدى أهمية القوات المسلحة ، ومدى نفوذها فى داخل الدولة .

نسبة نفقات الدفاع إلى الإقتصاد القومى : وهى تبين أولوية المصاريف العسكرية على الأمور المدنية .

ويضيف أصحاب الطريقة الإحصائية أن هناك عامل آخر وهو العلاقة مع قوة خارجية . فهذه العلاقة قد تؤثر على إمكان حدوث الإنقلاب إذا كان للقوة الخارجية مصالح معينة داخل الدولة ، والسلطات المدنية لا تستجيب لها . أو قد تقف هذه

---

(١) Booth, R. «The Armed forces of African States» Adelphi papers, No. 67, May. P. 27.

القوة الخارجية فى وجه الانقلاب إذا كان لها مصالح من بقاء السلطة المدنية ، كما كان الحال فى ليبريا وأثيوبيا بالنسبة للولايات المتحدة . وبالنسبة لفرنسا فى السنغال هذه القوة الخارجية قد تفرض نفوذها بعدة طرق، سواء عن طريق المخابرات أو عن طريق الأمداد بالاسلحة . وقرار التسليح هذا قرار سياسى سواء بالنسبة للدولة التى تقوم بالمساعدة بالاسلحة أو بالنسبة للدولة الأفريقية التى تطلب تلك المساعدة فمن المعروف أن التكالب على أفريقيا الذى حدث فى القرن الماضى أصبح يعيد نفسه ولكن بصورة أخرى . . فمثلا إسرائيل أقوى مثل لمحاولة تحقيق مكاسب وفتح أسواق لها فى الدول الإفريقية عن طريق المساعدات العسكرية وكذلك الصين فى محاولة للتفوق على الأتحادالسوفيتى وتشيكوسلوافاكيا التى تحاول تعويض الصعوبات الأقتصادية التى تواجهها فى الكوميكون عن طريق بيع الأسلحة لافريقيا ، وكندا التى تحاول تصدر المركز القيادى بين دول الكومنولث ، وإيطاليا أيضا أشتركت فى هذا المضمار أخيراً سواء مع جمهورية جنوب أفريقيا أو زامبيا ، وأيضا بلغاريا والبانيا ، الجزائر . هذا بالطبع إلى جانب كلا من انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة . وكل دولة من هؤلاء تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة بغض النظر عن مفاهيم الحرب الباردة . وتختلف دوافع الدول الأفريقية فى قبول التعامل مع دولة معينة ويعتمد هذا على مدى استجابة تلك الدولة لشروط الدول الأفريقية ، وعلى مدى درجة عدم الأنحياز التى تحاول الدول الأفريقية تأكيدها ، وهى تختلف بين دولة إلى دولة . والمساعدات الخارجية يكون لها أثر فى تصرفات القوات المسلحة من الناحية السياسية وإن كان يصعب التنبؤ باتجاه ومدى هذا الأثر إذا كانت مصلحة القوة الخارجية مصلحة مباشرة فى قيام أو عدم قيام الأنقلاب العسكرى . وان كان لهذا العامل أهمية فى محاولة تفسير أسباب حدوث الأنقلابات العسكرية إلا أنه من الصعب قياسه من الناحية الأحصائية ، فعادة ماتكون تلك المساعدات سرية ويصعب معرفة مقدارها ، وبأى وجه تمت الأستعانة بها .

بعد حساب كل هذه العوامل ووضع أرقام إحصائية لها توصل أصحاب الطريقة الأحصائية إلى أن العوامل الأقتصادية والأجتماعية معاً تمثل ١٦٪ من أسباب حدوث الانقلابات العسكرية وتدخل العسكريين فى الشئون المدنية . وأن وسائل الأعلام

وعدد السكان تمثل أقل العوامل أهمية بالنسبة للدول الأفريقية من حيث تأثيرها على حدوث أو عدم حوث إنقلابات عسكرية ، أى أن الطريقة الإحصائية ربطت بين العوامل الإقتصادية والإجتماعية وبين أثر تلك العوامل على العسكريين بحيث يمكن وضع نسبة لحدوث الأنقلاب .

ختام :

بعد أن أستعرضنا للاتجاهات المختلفة فى شرح وتفسير ظاهرة الانقلابـــات العسكرية يمكن أن نصل إلى الاستنتاجات الآتية : —

١ — أن تدخل العسكريين فى الأمور السياسية فى الدول الأفريقية يمثل ظاهرة جديرة بالبحث والدراسة وليس مجرد مظهر موقت أو طارئ .

٢ — أن الإنقلابات العسكرية تحدث عادة لأن مجموعة من العسكريين تقرر القيام بهذا الإنقلاب وقد يكون هذا رد فعل لأزمة طويلة أو قصيرة المدى تمر بها الأوضاع فى الدولة التى يحدث فيها الانقلاب . وهذه الأزمة غالباً ماتكون إقتصادية .

٣ — قد يكون الإنقلاب مدبر بدقة ودراسة وإن كان فى أغلب الأحيان مايكون نتيجة لطموح شخص أو أشخاص معينين وليس نتيجة لتدبير محكم .

٤ — هناك متغيرات عديدة إقتصادية وإجتماعية تؤثر تاثيراً مباشراً فى حدوث ظاهرة التدخل العسكرى . وعلى أساس التحليل الإحصائى والمتغيرات النظرية نجد أن العسكريين يمثلون فى مجموعهم طبقة إجتماعية مميزة سواء من ناحية التقدم التكنولوجى أو المستوى الإقتصادى والإجتماعى أو حتى من حيث مستوى التعليم . هذا الوضع المميز يدفع مجموعة العسكريين إلى التدخل فى الشئون المدنية فى حالة إحساسهم بفشل المدنيين فى تسير دقة الأمور . ويكون ذلك أول الخطوات نحو الأنقلابات العسكرية . ولكن هؤلاء العسكريين لا يعيشون فى فراغ وأنما يتأثرون بالعوامل الإقتصادية والإجتماعية المحيطة بهم ، ويتأثرون أيضاً بنوع التدريب الذين خضعوا له وأيضاً بالمساعدات الخارجية من الدولة المعنية . خاصة وأن الجيوش الأفريقية بامكانياتها المختلفة مرتبطة بالقوى الخارجية . كما أن طريقة تكوين الجيش

نفسه تؤثر على قابليته لأحداث الأنقلاب والرسم التالى يوضح تشابك واتجاهات تلك العوامل وأثرها فى حدوث الأنقلابات .

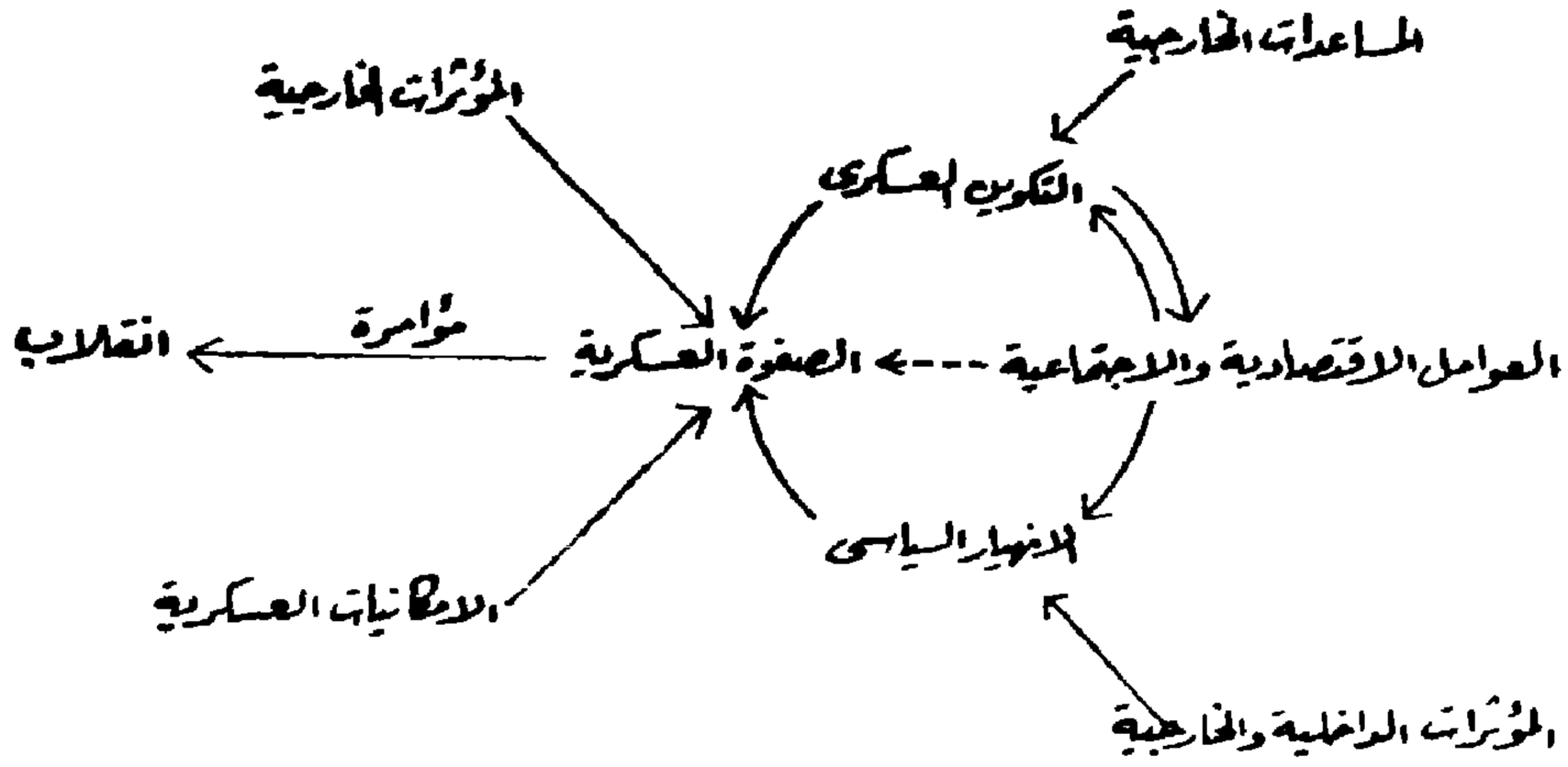

٥ ــ بقيت نقطة أخيرة وهى اتجاه العسكريين بعد نجاح الأنقلابات .

وقد أعطى الدارسون قليل من الأهمية لدراسة تلك النقطة . وان كان الملاحظ فى حالة الدول النامية على وجه العموم أن مبادئ العسكريين بعد توليهم للحكم هى مبادئ وأفكار الطبقة المتوسطة خاصة من الضباط الشبان الذين يمثلوا الغالبية . كما أن العسكريين عادة يميلون إلى المناداة ومحاولة تطبيق مبادئ الديمقراطية الأشتراكية . وفى أفريقيا نجد أن هذا المبدأ يسود إلى الحد الذى تسمح فيه الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالدول الأفريقية . كما أن الأنقلابات العسكرية عادة لاتقابل بأى مقاومة بل على العكس تقابل بترحاب كوسيلة لتحقيق الاحتياجات التى فشلت السلطات المدنية فى تحقيقها حتى ولو فشلت هذه التوقيعات كما هو الغالب فى معظم حركات الأنقلاب فى داخل القارة . بعد الأنقلاب نجد أن تحقيق الأمان الفعلى والمصلحة المهنية والعسكرية تسبق مصلحة المجموع التى تأتى فى المرتبة الثانية . ولو تغاضينا عن هذه الحقيقة نكون قد بعدنا عن الأتجاه الصحيح . ومن الملاحظ فى أفريقيا أن الأنقلابات العسكرية لاتقوم على أساس أيديولوجى وأنما بمجرد نجاح الأنقلاب نجد أن الحركة العسكرية مهما كان أتجاهها تهتم بالعسكريين وبزيادة مخصصاتهم . فى غانا مثلا نجد أن ميزانية القوات المسلحة زادت بعد انقلاب عام

١٩٦٦ — ٤٠,٤ ٪ بالمقارنة ١٠,٨ بالنسبة لوزارة العمل مع الحاجة الماسة لحل مشاكل البطالة فى غانة .

أما مدى نجاح العسكريين أو فشلهم فى تحقيق المبادئ التى تعلن عند نجاح الانقلاب فهو أمر يعتمد على الأحوال الداخلية فى الدولة نفسها . وعادة مايجد العسكريون صعوبة شديدة فى مواجهة المشاكل المختلفة . وفى كثير من الأحيان تتفاقم تلك المشاكل مما يؤدى إلى قيام إنقلاب مضاد . كما أن العسكريين عادة مايستمروا فى الاستحواذ على تقاليد السلطة السياسية فى الدولة بالرغم من إعلانهم عن رغبتهم فى إعادة الحياة المدنية إلى الدولة بعد فترة انتقال .